تاريخ استقبال المقال: 2016/05/03 تاريخ قبول نشر المقال:2016/08/6 تاريخ نشر المقال: 2016/12/01

الريف وإدارة الوقت وعلاقته بالسلطة الحضرية والتنمية

أ.أحمد البلالي جامعة تونس

ahmed20.bel@hotmail.com

ملخص:

يمثل الريف والسلطة الحضرية موضوعات متداخلة بشكل حميم، ولكن بطريقة غاية في التعقيد، فالريف هو القاعدة الاجتماعية الأساسية المساهمة فعليا في تطور المجتمع العربي من خلال خدمة الأرض التي تعتبر الرمز الحي والدائم للريفيين، ولكن بهدم البيئة الزراعية هدم لشخصية المجتمع العربي ولهويته الثقافية، ولذلك تميز الريف بمجاله الصعب، وفي المقابل تمثل المدينة المجال السعيد ببنية تحتية وحياة اقتصادية نشيطة اتّخذت الاستغلال الاقتصادي صبغة للضرائب والجباية وتمكّنت الدّولة من السيّطرة على آخر معاقل التمرّد الرّيفي وأخضعت السكان بواسطة التّثبيت ومدّ شبكة الدّولة العسكرّية والإداريّة، كما كانت القوى الريفيّة في إطار الحركة الوطنية قوى ضغط استعملتها النّخبة السياسيّة الحضرية في الفترة الاستعمارية لتجني الثمرات السيّاسية ولتفرض برامجها، فقاتل "الفلاّق" ليحصد رجل السيّاسة الحضري النّتائج. إضافة إلى عدم استغلال الوقت الحر في الأرياف نتيجة لغياب المؤسسات التنشيطية وإلى التوزيع اللامتكافئ للسلطة والتنمية وتغير بذلك هياكل التشغيل خاصة في الريف من خلال النزوح إلى المدينة وانتشار البطالة وتراجع العمل في الفلاحة وتطورت مظاهر التبعية للمدينة.

الكلمات المفتاحية: الريف، الوقت الحر، السلطة الحضرية، التنمية.

The countryside's time management in relation to urban authorities and development

Abstract:

Both the rural areas and urban authority are intimately intertwined issues. However, the countryside has always been the social basis which contributes to the evolution of the Arab society. The rural areas have been considered a permanent living icon of the rustic community .Therefore, devastating the agricultural zone leads to the destruction of the Arab society's personality along with its cultural identity .Consequently, we deduce the clear difference between the city and the countryside; while the former represents the happier area, with its infrastructure and active economy , the latter just remained administratively and militarily under comprehensive control of state. Besides, during colonial period, the national movement involved rural people in the fight to gain freedom.

However, the political harvest was not in favour of the countryside and hence the selfishness of the politician managed to overwhelm rural countrymen's patriotism. Furthermore, people in the countryside have no means of entertainment. Not only have they suffered unequal distribution of power but they also have not enjoyed equivalent development. Unemployment has been the main reason behind rural people's migration to the city to seek for jobs. The decrease of farming and subordination to the city has lately become common.

1-مقدمة

إن المتمعن في علاقة الريفي بالمدينة في المجتمع التونسي يلاحظ العلاقة الانفصالية التي تميزت بهجرة الريفيين وبسيطرة المدينة على الحياة الاقتصادية" وغياب سياسة تنموية للريف مندمجة ومتوازنة. واختلال هيكلّيّ دفع بأعداد هائلة من الريفيين إلى النزوح إلى المدن مما جعلها تعيش حالة من التوتر الداخلي والعجز المتواصل عن استيعاب هذه الطاقات الهائلة من الريفيين النازحين إلى المراكز الحضريّة المتضخمة والصناعة المستحدثة" (1)، "فالأرض هي كرامة أي شعب من الشعوب، وتأصّله الحضاري ورمزه الحي الدائم. وبالتالي فإن هدم الاستعمار للبيئة الزراعية هدم لشخصية المجتمع العربي وهويته الثقافية وهذا التحول التاريخي كان له الأثر السلبي لأنه أرسى تقاليد النزوح الريفي وعمق فكرة قديمة كانت موجودة وهي سيطرة المدينة على الريف(2) ، لذلك كان الريفيون يعانون من التهميش والتبعية رغم سعيهم من خلال استغلال الطبيعة إلى الإنتاجية وفرض نشاط يومي شاق، ففي تونس أزمة المناطق المحرومة تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية وعدم المساهمة في تعليم الريفيين قصد الجمود الفكري وصعوبة الدفاع عن حقهم الطبيعي تجاه الدولة والمدينة خاصة، لذلك على هذه الفئة أن تنشئ فكرا جديدا وأن تحاول خلق إنسان جديد لأن هذه الطبقة لا تخشى أن تخسر بالثورة شيئا، بل تطمع أن تكسب بالثورة كل شئ، والفلاح المنبوذ، الجائع هو الإنسان المستغل الذي يكشف أن العنف وحده هو الوسيلة المجدية"(3) وهذه "الطبقات المهيمنة عليها لا تتكلم بل يتكلم من خلالها، مهيمن عليها هيمنة تبلغ حق التدخّل في إنتاج صور عالمها الاجتماعي وبالتالي إنتاج هويتها ولا غرابة إذا قلنا بأن معوقات تنمية الريف متعددة ومختلفة ولعلّ أول هذه المعوقات، عدم وجود دراسات متكاملة الجوانب يضعها المتخصصون في مجال الريف"(4) فنحن في هذا المجال لا نريد أن نلفت النظر إلى هذه الفئة من خلال التطرق إلى الصعوبات التي تعيشها ومدى تهميشها وعدم الاعتناء بها رغم توفر المياه والأرض إلا أنها مناطق فقيرة. "فنحن لا نريد اللحاق بأحد، ولكننا نريد أن نمشي طوال الوقت، ليلا ونهار، في صحبة الإنسان، في صحبة جميع البشر، وعلينا أن نجعل القافلة متواصلة غير متباعدة، وإلا لم يستطع كل صف من الصفوف أن يرى الصف الذي تقدمه"(5) . وتميز الريف بعدم قدرته على استيعاب الوقت الحر نتيجة لقلة المؤسسات التي تعنى بالشباب في تونس التي تفتقدها المناطق الجبلية وحتي إذا وجدت فهي لغير الاختصاص ولا تفي لتطلعات الشباب الريفي.

2- الريف وعلاقته بالوقت الحر

أ-مفهوم الوقت الحر

تعدّدت تعريفات الوقت الحرّ حسب التطوّر الإنسانيّ إذ يعتبر الوقت الذي يقضيه الإنسان في ممارسة نشاطات خارج نطاق عمله الوظيفيّ الذي يعتمد عليه في معيشته وممارسة هذه النّشاطات تكون اختياريّة ومن محض إرادته الحرّة وتكون متصلة بأحواله المعاشيّة والاجتماعيّة ومع أذواقه وقيمه ومواقفه وفئته العمريّة والطّبقيّة، كما أنّ الوقت الحرّ هو " الوقت الذي لا يستجيب إلى أيّ ضرورة، وهو الوقت الذي يجد فيه الإنسان الحريّة الكاملة لممارسة أعمال ونشاطات حسب مشيئته وإرادته الخاصّــة، فبعد ساعات العمل الطّويلة وبعد التّعب والجهد الذي يقوم به يتوق الإنسان في وقت فراغه إلى التّرويح عن نفسه والتّرفيه والتّسلية. فالوقت الحرّ هو الوقت الذي يقضّيه الإنسان في ممارسة نشاطات تقع خارج نطاق عمله الذي يعتمد عليه في معيشته "(6). كما يشمل معاني وأبعادا قد تتّصل بذات الفرد ويمكن أن تتّصل بالمجتمع وتنميته أيضا وهو ما عبّر عنه " ميشال سميث " الذي اعتبر الوقت الحرّ متّصلا اتّصالا محكما بإحساس النّاس بالمتعة وشعورهم بالحريّة وقدراتهم على تحقيق ذواتهم والتّعبير عنها وكذلك بعمليّة التّرويح والتّجديد وإمكانات الاختيـار "(7).

فمفهوم الوقت الحرّ كما قالت أمل جمال سليمان إنه " مرتبط بالوقت الخالي بالانشغال بأعباء العمل، أو الوقت الذي نستطيع أن نفصل في ما يحقّق لنا رغبة خاصّة"(8).

فالتّعريف السّوسيولوجيّ للوقت الحرّ يتعيّن على النّحو التّالي " وهي أن تتحقّق ثلاثة صفات رئيسيّة هي: أن يكون تعريفا منطقيّا أي جامعا مانعا ومميّزا وأن يكون صادقا بالنّظر للمشكلات الرّئيسيّة في المجتمع، وأن يكون إجرائيّا في علاقاته بالسّلوك الاجتماعيّ "(9).

و" الوقت الحرّ" هو الوقت الخالي من العمل الرسميّ وأيضا الوقت الإضافيّ في العمل، ويتضمن الفراغ وكذلك كافّة الأنشطة الأخرى التي نمارسها خارج نطاق العمل والأنشطة الخاصّة باستثناء الحاجات الشخصيّة المتعلّقة بالأكل والنّوم، والعناية بالصحّة والالتزامات الأسريّة والاجتماعيّة والوطنيّة والوقت الحرّ هو (مجموعة من الأعمال التي يقوم بها الفرد تكون نابعة من إرادته الشخصيّة بهدف الرّاحة أو التّسلية أو زيادة المعرفة أو ترفيه المواهب الخاصّة ، أو تنمية المشاركة الإراديّة في المجتمع المحلّي بعد الانتهاء من مهامّ المهنة، والأسرة والواجبات الاجتماعيّة الأخرى "(10). ولئن ارتبط هذا الوقت ارتباطا وثيقا بالتّرفيه والتّسلية فإنّه لا يقتصر فقط على الإقناع بأنّه الفضاء الضروريّ لتطوير نمط الحياة الذي يساعد على خلق توازن بين العمل والحريّة أو بصيغة أخرى تحرّر من ضغوط العمل وهو بالتّالي ذلك الفضاء الضروريّ للتّربية بمفهومها الواسع كما أنّه يعتبر من أهمّ الأشياء التي تحقّق التّوازن النّفسيّ خاصّة ما يعيشه المجتمع الحديث من ضغوطات وتتمثل قواعد الوقت الحرّ في النّقاط التّالية :

* " الوقت الحرّ " أداة أساسيّة للتحكّم في الزّمن الذي يعيشه الإنسان وأداة لتحسين نوعيّة الحياة .
* " الوقت الحرّ " رمز للحريّة والمسؤوليّة ومفتاح لهما .
* " الوقت الحرّ " عامل مساعد على التّربية الشعبيّة .
* " الوقت الحرّ " فضاء أساسيّ لتّربية الطّفل .
* " الوقت الحرّ " عامل أساسيّ ورئيسيّ لتنمية الإنسانيّة " .

كما يتضمّن التحرّر من العمل الذي نقوم بأدائه في مكان معيّن ونحصل على مقابل له، و يتضمّن كذلك التحرّر من البرامج الدراسيّة التي تكون جزءا من مقرّرات مدرسيّة، ويشمل الفــراغ (الوقت الحرّ) وكذلك التحرّر من الالتزامات التي تفرضها الأشكال الرّئيسيّة الأخرى من التّنظيم الاجتماعيّ مثل الأسرة والجماعة المحليّة.

ج- علاقة الريف بالوقت الحر

يعاني الريف من عدم توفر مؤسسات تعنى بالتنشيط التي من خلالها يستغل الوقت الحر ولذلك فإنّ أهميّة وقت الفراغ تدفعنا للحديث عن فلسفة لا تقوم على مجرّد شغل الوقت بأيّ شيء، وإنّما تهتمّ بحقيقة النّشاط الذي سيقوم به الريفيون وجوهره ومعناه. ولئن تشهد بعض الأنشطة في بعض المناسبات فإنّها لم توضع على أسس علميّة دقيقة تعكس فهما حقيقيّا لطبيعة مرحلة الشّباب الريفي وخصائصه، وفي استبدال مواقف الكبت واللاّمبالاة بأنشطة أخرى تحقّق الذات وتجلب المتعة والإحسان " وإنّ الشّعور بالانتماء والإحساس بالمسؤوليّة من القيم الأساسيّة التي يسعى إليها شبابنا ويجدون فيها تعبيرا وإفصاحا عن رغباتهم، ويمكن وضع البرامج المختلفة الاجتماعيّة والتّرويحيّة والرياضيّة والثقافيّة خلال وقت الفراغ لدعم هاتين القيمتين ومن ثمّة يكون لوقت الفراغ دوره البناء في المجتمع ككلّ، فلقد كشفت الدّراسات عن أنشطة الفراغ والتّرويح المتنوّعة القائمة على أسس مدروسة إنّها يمكن أن تؤدّي دورا بالغ الأهميّة في تأكيد قيم الانتماء والإشباع والاستقلال والمشاركة وذلك في مراجعة العديد من الاتّجاهات والنّزاعات التي تقهر إنسانيّة جيل الشّباب في عصرنا هذا. كما أنّ الشّباب الريفي يمثّل أحد أهمّ الشّرائح القليلة الاستفادة من التّنشيط، لذلك يعتبر الوقت الحرّ من أهمّ المواضيع التي تطرح اليوم على الصّعيد الثّقافيّ من خلال التّركيز على فئة الشّباب وهو ما أدّى إلى ظهور عديد المواضيع الهامّة في السّاحة الفكريّة والثقافيّة في بلادنا خاصّة المتّصلة بحياة مجتمعنا على ضوء التحوّلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة التي يشهدها العالم لكن ما يلاحظ في المجتمع التونسيّ هو تراجع الشّباب الريفي في استغلاله للوقت الحرّ وسيطرة الدّول الغربيّة على ثقافة التّرفيه لدى الشّباب العربيّ عموما والتونسيّ خاصّة من خلال تعدّد القنوات الفضائيّة، إضافة إلى تراجع نسبة المطالعة، لذلك يواجه المجتمع التونسيّ العديد من الصّعوبات، فيسوء استغلاله للوقت الحرّ واستثماره الاستثمار الجيّد، وكذلك الاستفادة من الأنشطة التّرفيهيّة المتاحة. وتمثل هذه الصّعوبات في ضيق الوقت وكثرة الالتزامات العائليّة والاجتماعيّة كما أنه بالرغم من وجود نواد قارة تعنى بالشباب الريفي إلا أنها محدودة الفاعلية وذلك لقلة الاعتمادات المسندة إلى هذه النوادي إضافة إلى عدم الاعتماد على إطارات متخرجة من معاهد التنشيط، فكل هذه المعوقات تساهم في تأزم الشباب في الريف وارتفاع الظواهر السلبية مثل المخدرات والسرقة والإرهاب .

3-عدم التّمفصل والتّناقض داخل النّسق المحلّي

إن المتأمل في مختلف الدراسات ووثائق التخطيط يلاحظ انعدام التّمفصل بين فضاءات المجتمع المحلّي والتناقض بينها. وهو أمر لا ينطبق مثلا على الريف في ولاية سليانة وإنّما ينطبق على كافة إقليم الشّمال الغربي وهذا الأمر يعكس مباشرة مستويات التّنمية ومستوى عيش السكّان داخل المجتمع المحلي كما يحدّد " توزيع الفقر" داخل فضاءاته. فالتناقض والتّفاوت واضحان بين منطقة السّهول ومنطقة الجبال. وفي هذا

المستوى الأوّل يبدو الفضاءان متناقضين متفاوتين وفي الوقت نفسه متجاورين من نّاحية أخرى ، فالمجتمع المحلّي غير متصل ودون شكّ فإن جذور هذه الوضعيّة تعود إلى الفترة ما قبل الاستعمارية فقد تواصلت العلاقة بين النّسقين الفرعيّين (السّهول والجبال) مع تغيّر الأدوار ولم تتغيّر الحالة بصفة جذريّة في اتّجاه نسق محلّي مندمج. ورغم جهود التنمية في العقود الأربعة خاصة في المناطق الجبليّة في الأرياف فإنّ النتائج ضئيلة على هذا الصعيد، "وإذ كانت العلاقة بين النّسقين الفرعيين تتضمّن التفاوت والتّناقض فإن تناقضا ثانيا يبرز بين المدن الناشئة حديثا(مع الفترة الاستعمارية) والتي تعرف معدّل تحضر مرتفع ومتسارع بحكم النّمو الديمغرافي والنّزوح وبين الهياكل والبنى التحتية(12) ، لكن الملاحظ هنا أن الريف في الشمال الغربي من المناطق الثرية من حيث الإنتاج" فتوفر سدود الشمال الغربي حوالي 82% من المياه المستهلكة وطنيا من مجموع هذه السدود ينتج سدّ سيدي سالم وسدّ ملاّق الطّاقة الكهربائية ويوفّر الشمال الغربي على تربة خصبة ومختلفة متوزّعة على السهول وهضاب ومنحدرات جبليّة" (13) و رغم ذلك فهو مجال فقير مثل ولاية سليانة التي يتباين فيها بين المجالين كبقية ولايات الشمال الغربي إذ يوجد المجال السعيد في السهول "وهناك المجال الجبلي وهو المتأزّم أكثر من غيره لاعتبارات طبيعية وتتمثل في عقم تربته وكثرة التعرية بها وامتداد المرتفعات والأودية العميقة، وكثرة أمطاره وصعوبة مسالكه وامتداد التربة الطّبيعية في سهوله الضيقة"(14).

4/علاقة السّلطة الحضريّة بالرّيف

من العناصر الأساسيّة التي انبنى عليها منطق الحركة الاجتماعيّة العلاقة الهيكليّة للسّلطة (الحضريّة) بالرّيف. إنّ هذه العلاقة تاريخيّة تعود إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية وما قبل الاستعمارية وهي علاقة متواصلة وتتجسّد في الهيمنة السّياسيّة والثّقافية للسّلطة الحضريّة والمدينة على الرّيف وفي استغلاله اقتصاديّا. وهذه الهيكليّة جعلت الريف في حالة تفقّر متواصل. ولقد خضع الرّيف منذ المرحلة قبل الاستعمارية إلى الهيمنة والاستنزاف من السّلطة المركزية (البايات) وفضائها الحضري، واتّخذ الاستغلال الاقتصادي صبغة الضرائب والجباية وبالتّدخّل الاستعماري تمكّنت الدّولة من السيّطرة على آخر معاقل التمرّد الرّيفي وأخضع السكان بواسطة التّثبيت ومدّ شبكة الدّولة العسكرّية والإداريّة وكذلك بإدماج العالم الرّيفي في السوق ودون شكّ فإنّ المقاومة الرّيفيّة الأولى للوجود الاستعماري ترك مكانة في الثلاثينات إلى المقاومة السّياسية الحضرية معلنا تحولا جذريّا في ميزان القوى الاجتماعي من الرّيف إلى المدينة. فشهدت البلاد ظهور المؤسسات السيّاسية الحضريّة (الأحزاب، المنظّمات).

ولقد كانت القوى الريفيّة في إطار الحركة الوطنية قوى ضغط استعملتها النّخبة السياسيّة الحضرية لتجني الثمرات السيّاسية ولتفرض برامجها، فقاتل "الفلاّق" ليحصد رجل السيّاسة الحضري النّتائج. وقد خضعت الأرياف إلى الهيمنة السيّاسيّة والثقافية، وعلى الصعيد الاقتصادي تواصل استنزاف القوى المدنية للرّيف في العلاقة اللاّمتكافئة التي فرضتها المدينة على العالم الريّفي أفادت بالتأكيد الحضريين بفرض اقتطاعات مختلفة الأشكال على فائض القيمة وبفضل الربح العقاري وامتلاك الآلات الفلاحيّة ومراقبة تجارة الوسائل والمنتوجات الفلاحية وبتحديد أسعار المواد الفلاحيّة واسعة الاستهلاك وخفض الاستثمارات والقروض المسندة للفلاحة والفلاحين وللأولويّة المطلقة المعطاة للمدينين في خدمات المجال والماء " "إنّه أمر لا نقاش

فيه إنّ الحضريين هم المستفيدون الرئيسيّون من ثمرات الاستقلال(15). كما نجدهم مستفيدون أيضا من ثورة 14 جانفي لأن المناطق المحرومة ناضلت ليجنى الحضرى (جمعيات وأحزاب) الثمار.

أما القوى الاجتماعية في الريف فتتسم بالضّعف الهيكليّ والتبعيّة للمركز فكبار الفلاحين الذين يملكون الأراضي الفلاحيّة في أغلبهم "**حضاريون**" يفضلون الاستثمار في المدن. ولكن ما يلاحظ أن هناك إرثا للعلاقة التّقليدية بين العالم الفلاحي والسّلطة، وتبدو فئة أصحاب المشاريع هشة بحكم تبعتها الهيكلية للمركز فهي في نشاطها ب "الدولة" التي تمثل المتعامل الرئيسي معها، إضافة إلى أنّها نشأت اعتمادا على الدّولة ذاتها وهي غير قادرة على الاستمرارية إلا بالتّعامل مع المركز وباعتماد مساعدة الدّولة فهي غير قادرة تماما على أن تستمّر دون تبعيّة و تستمدّ نفوذها داخل المجتمع المحليّ من تبعيّتها للمركز والسّلطة لذا فإنّ إطار تحركها محدّد سلفا فهي فئات لا تاريخ لها وهي عاجزة عن أي مبادرة مستقلّة كما أنّها لا تحمل أي مشروع، إضافة إلى أن جزءا من هذه الفئة كان ظهوره نتيجة عوامل غير اقتصادية وإذ كانت هذه الفئات عاجزة فإنّ الفئات المتوسطة وكذلك الفئات الشّعبية سواء في الريّف أو في المدينة ضعيفة ومشتّتة بما يغيّر الأوضاع وهو ما تبرزه نظرة العمل الجمعيّاتي وعمل المنّظمات الحرفيّة والمهنيّة التي تبرز إلى حد كبير هذا الضّعف المؤسساتي والسّياسي وعجز القوى الاجتماعية على التأطّر والتأثير، وأظهرت بعض المناسبات أن القوى الاجتماعيّة تنفجر بصفة غير منظمة لتعود من جديد إلى عدم المبادرة " فكثيرا استندوا خلال السنتين الماضيتين من أن هذه الانتفاضات مشروعة من مفهومها الإيديلوجي. فالأدلجة تبقى مفهوما نسبيا بالنّظر إلى القوى السّياسية الواصلة إلى السلطة بدعوى التحوّلات "الديمقراطية"... فالشباب التونسي الذي شارك في هذه الانتفاضات المحيطة بالعاصمة كان لا يملك البعد الإيديولوجي ولا الرّؤية الواضحة ولم يشغل الظّرف السياسي المتأزم، فكان لا يمتلك المبادرة، إذ كان مشروعه على المدى البعيد وكان على المستوى الاجتماعي فقط إذ لم تكن لديه نظرية إيديولوجيا بديلة تهمّ الاقتصاد والمجتمع والسّياسة والثقافة"(16) الذي ظهر بعد الثورة من خلال الإضرابات التي رجعت إلى الهدوء بعد وعود وإجراءات حينية مؤقتة، بهذه الصّورة فإنّنا إزاء فئات لا يستمر وجودها إلا بالاندراج ضمن منطق التنمية ومن جهة ثانية فنحن إزاء فئات عاجزة عن تغيير منطق التنمية. فالضعف الهيكلي للقوى الاجتماعيّة في تونس وضعف القوى التقليدية أو الجديدة له ترجمة السياسة في ضعف الريفيين في مستوى القرار.

وقامت الثّقافة المحلية التقليدية في جوانبها السّلبية بدور مهم في تحقيق الشّروط الثّقافية لإعادة إنتاج التّخلف الذي تعود جذوره إلى فترة حكم البايات وهي ترتبط بعلاقة الفلاح والريفي عموما بالسّلطة المركزية وبأجوارها وقد أرست هذه الثقافة أسس قيم الخضوع والانصياع واللامبادرة وكذلك عقلية الإخفاء والادخار في المجال الاقتصادي، فريف ولاية سليانة مثلا يحتوي على**431100** هك (17) من الأراضي الصالحة للفلاحة، إضافة إلى أن نسبة هامة من رجال أعمال يملكون أراضي في المناطق الريفية ولن تغيب المبادرة عن هذه الفئة للادخار وعدم المبادرة في القيام باستغلال الأراضي الفلاحية رغم توفر عاملين رئيسيين هما **الأرض والماء** والاهتمام بالمشاريع الاقتصادية والتجارية في المدينة.

ولقد ترجمت في افتقاد روح المغامرة الاقتصادية والعجز عن تطوير فكرة أو سلوك. وأدت هذه الإستراتجية الحمائية والمتولدة عن الخوف أشكالا تسلطيّة في عدة أحيان.

ولقد تزاوج التحديث مع القيم الثّقافية التقليدية ليؤدي إلى تركيبة تجمع التّحديث في المظاهر الشكليّة والذي يحمل في داخلة السمات الأساسية للقيم والسّلوك التقليدي وهو ما منع تطوير روح المبادرة وكسر الحلقة المفرغة للتخلّف وإعادة إنتاجه. ولكننا لا يمكننا أن ننكر أن القوى الاجتماعية أصبحت ثائرة لم تعد تتميز بالهدوء خاصة بعد الثورة وما عرفته البلاد التونسية من إضرابات، وبذلك تغيرت القيم الثقافية وتعددت الاحتجاجات "ففي شهر أفريل 2012 قالت وزارة الدّاخلية أنها سجّلت أكثر من 17000 حركة احتجاج ليس فقط في الولايات وسط الجمهورية ،بل كذلك في الحوض المنجمي بالجنوب. فسياسة التشغيل بشركة الفسفاط قفصة ولّدت احتجاجا كبيرا في جانفي 2012"(18). والمطالبة بالتشغيل وأبرزها في 01/21/ 2016 نتيجة "البطالة المستمرّة التي أفضت إلى موجة عارمة من الهيجان داخل البلاد وخلقت إحساسا بالخوف وحالة من التّرقّب والانتظار ثم شحنه من الجرأة والشّجاعة وأخيرا طاقة هائلة على اتّخاذ القرار، لم تكن ينقصها في الواقع إلاّ أن تتّحد مكوّنات المجتمع لتشكّل قوّة واحدة(19).

5- توزيع السّلطة وتوزيع التّنمية

من الصحيح أن البنى والعلاقات الاجتماعية تؤثّر على توزيع السّلطة وتركيبتها في المجتمع وتحدّد مدى كبير بنيته(المجتمع) ، لذلك أسست العلاقة بين المستويين على الجدلّية. وبحكم الدّور التّاريخي للسلطة منذ الاستقلال التي بنت خطابها على مقاومة هياكل المجتمع السابق "**العروشية والقبليّة والتّقليدية**" ولكن يبدو أن تحليل العلاقات في العمق أنّ العروشيّة تركّت مكانها لمعوّض وظيفي"أكثر حداثة" وهو "**الجهوية**" وإن كانت كل المخطّطات تؤكّد على الحدّ من الاختلال الجهوي بعد الثورة في ولايات ذات الأولوية في التنمية مثل ولاية سليانة لكن الأوضاع الحقيقيّة تبرز أنّ الآليات العميقة لهذه الظاهرة تعمل بفاعليّة واضحة.

ولذلك إرتكز مشروع المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية لتحقيق اللامركزيّة على ضرورة تقليص الفوارق الاقتصاديّة والاجتماعيّة وتقريب المسافات على المستوى الجهوي. وهو ما لن يتمّ دون العمل على تدعيم الربط بين الجهات المهمّشة والجهات الأكثر تطوّرا وديناميكيّة على المستوى الاقتصاديّ والاجتماعي، وهو ما سيؤدّي في النهاية إلى زيادة الدخل الأسري وتدعيم النشاط الاقتصادي، والأهمّ خلق الثروة على نطاق مجالي أوسع.

6- مسار التشغيل والتنمية بعد الثورة في أرياف ولاية سليانة نموذجا

أ - التغييرات في هيكل التّشغيل والتنمية بعد الثورة في ولاية سليانة

يعتبر قطاع الصّناعات المعمليّة في أي بلد المحرّك الرّئيسيّ للنمو ومؤشرا بالغ الأهميّة على مدى التقدّم والتّطور باعتباره يمثّل مهدا للتّقدم العلمي والتّحكم في التكنولوجيا والتطور. لكن التأزم التي تشهده ولاية سليانة في المجال الصناعي تعود جذوره إلى فترة الحكم البورقيبي حيث" تميّزت سنة 1980 في البلدان الناميّة بتفشّي أزمة التداين وعجز هذه البلدان على الإبقاء بعهودها تجاه هذه المديونيّة. وخلال هذه السنة فشلت محاولات الإصلاح للنظام السياسي والاقتصادي نظرا لسياسة الحكم الواحد"(20). لكن رغم ذلك فتشغل الصناعات المعملية في ولاية سليانة 4856 سنة 2014(21)أي عرف ارتفاعا ب1439 أي

حوالي1/4 حيث بلغ سنة 2010 ب3417. أما " السياسة الفلاحية فتمر بالتحديد عبر المجال البنكي. حتى وإن كانت قيمة القرض تبقى نسبيا ضعيفة مقارنة بالتمويل البنكي لباقي الاقتصاد التونسي والتمويل الإجمالي للفلاحة(22)وهو ما ساعد على انخفاض الناشطين في المجال الفلاحي حيث بلغ عددهم سنة 2010 ب28605 مقابل ذلك بلغ عددهم سنة 2014 ب 15923 أي أن العدد تقلّص بحوالي 12682 أي بمعدل سنوي يقدر 3170.5 ناشط عامل في المجال الفلاحي خلال الأربع سنوات الأخيرة وفي خصوص القطاع الثالث فقد شهد نموّا واسعا بفعل توسّع الإدارة والخدمات فقد بلغت التربية والصحة وخدمات الإدارة سنة 2010ب 11751 مقابل ذلك بلغ عددهم 13992 سنة2014 أي زادت ب 2241 من الناشطين في القطاع خلال السنوات الأربعة الأخيرة وارتفعت الخدمات الاجتماعية والثقافية ب 388 عدد العاملين خلال أربع سنوات حيث بلغ عددهم الجملي سنة 2010 ب 1837 مقابل ذلك بلغوا سنة 2014 ب 2225(23)هكذا فإن هيكل التشغيل شهد تغييرا كميا بين 2010 و 2014.

ب-اتّجاهات التّنمية والتّشغيل: مسار التشغيل وانعكاساته على التّنمية.

تتميّز هياكل التشغيل في سليانة مثلا باتّساع القطاعات شبه الريفيّة ذات المردود الضّعيف وبارتفاع نسبة الأعباء التي تفرضها على السكان النّاشطين مما يساهم في منع تحقيق فائض ويحدّ من إمكانّيات الاستهلاك والادخار والاستثمار، كما يحد من إمكانية تحقيق فائض اجتماعي وثقافي(تحسين مستوى العيش).

لذلك كان مسار التشغيل متجها نحو الصناعات المعملية في المدينة الذي أثر على نسبة السكان التي ارتفعت بنسبة ضئيلة مقارنة بالوسط الحضري نتيجة للهجرة. فكان عدد السكان سنة 1994 بنسبة 29.1% فقط والذي ارتفع في مدة عشر سنوات بنسبة 0.4 % فقط فبلغ سنة 2004 بنسبة 29.5 %و بلغ سنة 2014 بنسبة 29.8% أي ارتفع بنسبة 0.3% فقط من سنة 2004 إلى حدود سنة2014 ورغم الارتفاع الطفيف في عدد السكان من سنة 1994 إلى سنة 2014 إلا أن الريف يعاني من انتشار **ظاهرة النزوح** إلى المدينة لقلة مواطن الشغل التي تنعكس سلبا على التنمية ونسبة السكان في الريف وهو ما أبرزه الجدول التالي:

جدول رقم 1: نسبة الأسر في الوسط الغير بلدي في ولاية سليانة

السنوات	1994	2004	2014
عدد السكان	**29.1**	**29.5**	**29.8**

التعداد العام التونسي للسكان 2014.

يبرز هذا الجدول ضعف إرتفاع الأسر في الوسط غير الحضاري نتيجة لقلة مواطن الشغل التي بلغت في ولاية سليانة مثالا 71804 سنة 2014 معظمه في المجال البلدي والذي ساهم في تحديد خصائص التّشغيل كميّا ونوعيّا وإلى تحديد البطالة التي تمثّل انعكاسا للتّنمية والتّشغيل، وإلى تغيير في مستوى البطالة من حيث وضعها وخصائصها حيث تمثل إحدى السّمات الهيكلية للمجتمع المحلّي الذي شهد تتالي عمليّات تفكيك لم تعقبها عملّيات هيكلية، إضافة إلى طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية ونسبة النمو الدّيمغرافي ومنطق التنمية على الصعيد الوطني المتمثلة في إحدى سمات التخلّف التي تجد نفسها

مركونة إلى هذه الحلقة الأضعف في المجتمع التونسي بحيث أن البطالة كإحدى نتائج نوعيّة التّنمية تتمظهر في هذه المنطقة في صورة قويّة واضحة إذ البطالة ليست ناجمة عن ضعف الموارد الطبيعيّة والإمكانّيات القابلة للاستغلال وإنّما هي ناتجة عن بنى اجتماعيّة ووضعيّة تاريخيّة كما هي نتاج مضاعفات تداخل المنطق التّاريخي للمجتمع المحلّي بمنطق التّنمية والتّبعية للمدينة. وهو ما يؤكد ذلك في المفارقات الكبيرة بين الإمكانيات الطبيعيّة والبشريّة للريفيين وأوضاع التنمية والتشغيل والبطالة، كما أنه "من وجهة النّظر الاقتصادية، من غير الوارد أن تتولّى كلّ مؤسّسة من المؤسّسات الرّاجعة لهما بالنّظر انتداب شابّ أو شابّة، أو بالأحرى الاثنين معا، في إطار عقود لمدّة غير محدّدة وطبقا لمقاييس الأجور الجاري بها العمل، فلا شكّ أنّهم سوف يتفنّنون بكلّ براعة ومهارة في إقناعنا بأنّ المسألة إنّما تخضع في نهاية المطاف، ولاسيّما بالنّسبة لحاملي شهادات التّعليم العالي، إلى منطق الرّبح والكسب والاستثمار دون أيّ دعم من الجهات العموميّة"(24).

خاتمة

يمثل الريف أهم المجالات التي تساهم في تطوير البنية الاقتصادية في المجتمع العربي نتيجة لتوفر البيئة الزراعية والأرض والماء ولكن في هدم هذه البيئة هدم لشخصية المجتمع العربي ولهويته الثقافية من خلال انتشار ظاهرة **النزوح الريفي**، إضافة إلى عدم وجود الفضاءات الملائمة لاستغلال الوقت الحر نتيجة لغياب أنشطة ترفيهية قارة في الريف وعدم توفر منشآت تعنى بالترفيه والتنشيط التي وإن توفرت فهي حبر على ورق، لذلك كانت العلاقة الهيكليّة للسّلطة (الحضريّة) قائمة على السيطرة والاستغلال التي أخضعت الرّيف منذ المرحلة قبل الاستعمارية إلى الهيمنة والاستنزاف من السّلطة المركزية الحضرية، إضافة إلى استغلال الحضر (جمعيات، أحزاب) للقوى الريفية في ظل الحركة الوطنية وفي ثورة الرابع عشر من جانفي، لذلك كان توزيع التنمية والسلطة قائما على استغلال المدينة للريف التي أدت إلى التغييرات في هيكل التّشغيل والتنمية من خلال تراجع الإنتاج الفلاحي الذي أثر على حياة الريفيين.

الهوامش

[1]– المنصف وناس، الخطاب العربي الحدود والتناقضات، الدار التونسية للنشر،1992، ص151.

[2]– المنصف وناس، الخطاب العربي الحدود والتناقضات، الدار التونسية للنشر،1992،، ص188.

[3]– فرانس فالون، معذبو الأرض، ترجمة سامي الدروبي وجمال اتاسي، ص36.
https://docs.google.com/file/d/1gLzdbtvBaJBJ49jSwphiDRcbQRAEannoiit672Xu.-Z0i3zt98VCbhqko19LG/edit?pref=2&pli=1

[4]– منصف وناس، الخطاب العربي الحدود والتناقضات، الدار التونسية للنشر،1992، ص183.

[5]–فرانس فالون، معذبو الأرض، نفس المرجع، ص151.

[6]– محمد الحسن إحسان " المفهوم الاشتراكيّ لسياسة نشاطات الفراغ والإبداع " مطبعة جامعة بغداد 1979، ص14.

[7]– محمد محمد علي،" وقت الفراغ في المجتمع الحديث، دار النّهضة العربيّة، بيروت، 1985 ،ص 108.

[8]– أمل جمال سليمان،" أعمال الندوة المتوسطية حول الشباب و الوقت الحر القرن 21 في 20-21 مارس 1997 "بنزل كريم في قمرت، الجمهورية التونسية، وزارة الشباب و الطفولة، جمعية قدماء بئر الباي، مركز الدراسات و البحوث و التوثيق للشباب و الطفولة و الرياضة، السردوجاس، تونس، 1997، ص65.

[9]– أمل جمال سليمان، نفس المرجع، ص .65

[10]– أمل جمال سليمان، نفس المرجع، ص66.

[11]–Ministère du plan/ COGEDRAT:Les propositions pour le développement pour la région du nord ouest –mars, 1986, p .1.

[12]صلاح الدين برهومي، في خضم الثورة التونسية الشمال الغربي نموذجا، دار سحر، تونس،2012، ص1.

[13]صلاح الدين برهومي، نفس المرجع، ص58.

[14] –Sethom(Hafedh),Pouvoir urbain et paysannerie en Tunisie, Tunis, CERES productions, F.N.R.S, 1992, p. 381.

[15]Dot- pouillard(N.), Tunisie: la révolution et ses passés, France, l'Harmattan, 2013, pp112-113.

–[16] Dot- pouillard(N.), Tunisie: la révolution et ses passés, France, l'Harmattan, 2013, p104.

[17]– التعداد العام التونسي للسكان والسكني سنة 2014.

[18]- Bakouche (Mounir), petite histoire d'un grand revendication de la révolution du 14 janvier : Le droit au travail, préface de Alain LIPIETZ, Tunis, Edition Latrach, 2012, pp.20-21.

[19]–Ben hammouda(Hakim), Economique politique d'une révolution, Tunis, de Boeck, 2012, p.85.

[20]– التعداد العام التونسي للسكان والسكني سنة 2014.

[21] –Hibou(Béatrice), La force de l'obéissance Economie politique de la répression en Tunisie, Edition Med Ali, Tunis, 2013, p.53.

[22]-التعداد العام التونسي للسكان والسكني سنة 2014.

[23]–Ben hammouda(Hakim), Economique politique d'une révolution, Tunis, de Boeck, 2012,p.55.

[24]– Bakouche (Mounir), petite histoire d'un grand revendication de la révolution du 14 janvier : Le droit au travail, préface de Alain LIPIETZ, Tunis, Edition Latrach, 2012, pp.22-23.